



انه فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه اليها فان كان المقسم في نفس الامر هو الثالثي كان تقسيمه اليها تقسيما للتلافي الى الثالثي والرابعي وان كان في نفس الامر هو الرابعي كان تقسيمه اليها تقسيما للرابعي الى الرابعي والثالثي وكلاهما تقسيم الشيء لنفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله **والاما** هي على اي الشرطه مؤكده بما المرزب منصوره خبرا مقدا ما لقوله **كانت** واسمها ضمير مستتر عائد على مورد القيمة **تكون** مرفوع اما على انه جواب الشرط الماضي كقوله وان اناها خليل يوم مسبقه **يقول** لا غايب على ولا حري مسئلة. واما على انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد **القسمه** واحد وهو دليل جواب الشرط المحذوف **الفعل الذي هو مورد القسمه** وهو المحذوف في المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو مقدمه كلفه المقدمة الكبرى فان المراد به ماضيه هذا الفعل الذي هو مورد القسمه فالمحذوف في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الاستنتاج الحاد الوسط فان قلت هذا الجواب يفضي بلزوم المحذوف

هو عليها على ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم يبد بها على خصوصية وفي كلامه اهل البيان وفي بحث الاندلسي له والله اعلم **لايقاب** هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل الى الثالثي والرابعي **تقسيم الشيء لنفسه والى غيره** اي ما صدقات تقسيم الشيء لنفسه والى غيره لان كون ذلك يتوقف على ثبوت شيئين احدهما ان المقسم اما ثالثي واما رابعي والثاني ان يكون التقسيم اليها تفنن عن البيان واما الاول فالاشك انه جعل المقسم فالقوسيد منه مقدمة صغرى وهو ان **مورد القسمه** اي الشيء الذي ورد عليه التقسيم **فعل** ولا شك انه حصر فنام الفعل في الثاني والرابعي فبوخذ منه مقدمة كبرى وهو ان **كل فعل فهو اما ثالثي واما رابعي** على سبيل منع الخاور الجمع وهذا قياس من الشكل الاول من قولهم **مورد القسمه ايضا احدهما** اي احد الامرين اللذين هما الثالثي والرابعي وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان مورد القسمه ثبت له احدهما كما ثبت له لولا